



مركز رواق بغداد  
REWAQ BAGHDAD CENTER

تقدير موقف | آب 17, 2022

# الخريطة السياسية لإقليم كردستان ومعضلة الإنتخابات

هافال زاخوي / كاتب وباحث أكاديمي



**نبذة تاريخية:**

بعد هزيمة القوات العراقية في حرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء) في 26 شباط 1991 بدأت بوادر الانتفاضة في مدن كردستان ضد النظام السابق ومؤسسته في 5 اذار 1991 وسرعان ما تمددت لتشمل كل مدن كردستان واستمرت إلى 31 آذار 1991 ثم سرعان ما انهارت إثر اطلاق العنان للقوات العراقية لقمعها بضوء أخضر أميركي، فكان من نتائج الهجوم الذي شنته قوات النظام على كردستان الهجرة المليونية باتجاه الحدود التركية والإيرانية والتي رافقتها مآسٍ إنسانية مما حدا ذلك بمجلس الأمن لإصدار قراره المرقم 688 في 5 نيسان والذي سمّي بعملية توفير الراحة الأولى. ودعت الأمم المتحدة بموجبه العراق لوضع حد للقمع الذي يتعرض له السكان الكرد، وفي اليوم التالي لصدور القرار بدأ تنفيذ القرار وذلك بتقديم المساعدات الإنسانية إلى السكان الكرد في المخيمات الحدودية حيث انشأت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا منطقة حظر طيران موازية للشمال شملت هذه الجهود في إيصال الإغاثة الإنسانية والعسكرية لحماية الكرد من جانب القوات البرية المتمركزة للتحالف في تركيا.

بعدها بدأت عملية توفير الراحة الثانية في 24 تموز 1991 , في اليوم نفسه الذي انتهت فيه عملية توفير الراحة الأولى. وكانت هذه العملية ذات طابع عسكري بالدرجة الأولى وكانت مهمتها هو منع العدوان العراقي ضد الكرد وتم سحب القوات العراقية من المناطق الكردية في تشرين الأول 1991.

بدأت الجبهة الكردستانية بالشروع في إدارة المؤسسات الخدمية والدوائر والمدارس وسرعان ما عملت الأحزاب المؤتلفة في هذه الجبهة وخصوصًا الحزبين الكبيرين (الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني، والاتحاد الوطني بزعامة جلال طالباني) للتحضير لإجراء انتخابات تشريعية هي الأولى من نوعها لانتخاب برلمان كردستان بموجب القانون رقم 1 للجبهة الكردستانية، وفعلاً جرت الانتخابات في 19 آيار 1992 وتم تأسيس البرلمان بعد انتخابه والذي كان يتألف من 105 مقاعد ورغم مشاركة 7 كيانات سياسية في تلك الانتخابات إلا أن الحزبين الكبيرين الرئيسيين حصلا على مجمل المقاعد ووفق نتائج الانتخابات التي أعلنتها الهيئة العليا المشرفة على إنتخابات المجلس الوطني الكردستاني والتي جرت وفق نظام التمثيل النسبي واقتصر نيل المقاعد البرلمانية على قائمة (الحزب الديمقراطي الكردستاني) والقائمة المشتركة (الاتحاد الوطني الكردستاني وحزب الكادحين)، وحصل كل من الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني على 50 مقعداً من مقاعد البرلمان البالغ عددها 105 مقاعد، وأن قانون الانتخابات كان ينص على شرط حصول كل حزب على 7% من أصوات الناخبين كي يتمكن من نيل مقاعد برلمانية، لذا لم تتمكن بقية القوائم من نيل مقاعد برلمانية، وبموجب قرار للقيادة السياسية للجبهة الكردستانية في تأريخ 1992/8/4 خصت 5 مقاعد لمسيحيي كردستان، 4 منها لقائمة الحركة الديمقراطية الآشورية ومقعد واحد لقائمة اتحاد مسيحيي كردستان... ومن هنا بدأ نظام المحاصصة والذي اشتهر في كردستان بإسم (فيفتي - فيفتي)، وعلى خلفية نظام المحاصصة بين الحزبين الكرديين الرئيسيين اندلعت الحرب الداخلية الكردية- الكردية في آيار 1994 إلى أيلول 1998 حيث انتهت هذه الحرب تبعاً لإتفاقية واشنطن

والتي رعتها وزيرة الخارجية الأميركية مادلين اولبرايت، وذهب ضحية هذه الحرب - حسب التقديرات- ما بين (ثلاثة آلاف إلى خمسة آلاف مقاتل) من البيشمركة من الحزبين.

بعد سقوط النظام السابق في 9 نيسان 2003 برز واقع جديد في إقليم كردستان، حيث ظهرت قوى سياسية أخرى على الخريطة السياسية وأصبحت تمتلك قواعد جماهيرية وتجاوزت هذه القوى مرحلة الخطاب القومي إلى مرحلة الخطاب الذي يهتم بمطالب الأهالي الحياتية والاجتماعية فنشط الاتحاد الإسلامي الكردستاني - الإخوان المسلمون أكثر من ذي قبل وغدا يخاطب العاطفة الجماهيرية بنمطية بعيدة عن الخطاب الثوري والقومي، وانشق نيشروان مصطفى (أبرز قياديي الاتحاد الوطني الكردستاني) عن حزبه وأسس حركة التغيير الكردية في السليمانية وكان صعود هذه الحركة مفاجئاً وسريعاً وواسعاً، لكنّها سرعان ما هبطت بنفس سرعة الصعود؛ بسبب تحالفاتها مع الحزب الذي انشقت عنه، وكذلك بسبب انتهاج نفس السياسات الراديكالية التي ورثتها قيادات الحركة من الحزب الأم (الاتحاد الوطني الكردستاني) وهذا ما أفقدتها شعبيتها خصوصاً أنّ الشعارات التي تبنتها الحركة كانت تتناقض مع التطبيقات على أرض الواقع.

وظهرت حركات أخرى في إقليم كردستان منها حراك الجيل الجديد الذي تمخض هو الآخر من حركة التغيير الكردية.

وبقيت الأحزاب الكردية الأخرى والتي يعود تأريخ أغلبها إلى نهاية العقد الثامن من القرن الماضي تراوح في مكانها بل وتراجع أمام قوة الحزبين الرئيسيين وجماهيريتها، ومن تلك الأحزاب ( الحزب الاشتراكي الديمقراطي

الكرديستاني- (1976) و (الجماعة الإسلامية- تأسست سنة 2001) و(الحزب الشيوعي الكرديستاني- 1993) و (حزب كادي كرديستان- 1985).

### معطيات الواقع الحالي والخريطة السياسية:

يشهد الإقليم حاليًا مشاكل كبيرة ومعقدة (قديمة- جديدة) بين الحزبين الرئيسيين ( الديمقراطي الكرديستاني والاتحاد الوطني الكرديستاني) حيث تعصف الخلافات الشديدة بنمطية العلاقات بين الحزبين اللذين خاضا جولات عنيفة من المعارك بينهما ثم توافقت لفترة ما أثناء تأسيس الجبهة الكرديستانية (حزيران 1988) وهي أول جبهة سياسية وعسكرية كوردستانية وعراقية تحققت نجاحًا مهما وتمهد الطريق لانتفاضة ربيع آذار عام 1991.

حاليًا تعمقت المشاكل والخلافات بين هذين الحزبين سواء في موقفيهما من نمطية الحكم في الإقليم، أم مواقفهما من الاستحقاقات الكردية في بغداد، فعلى مستوى الإقليم هناك علامات فارقة في نفوذ الحزبين حسب المناطق الجغرافية، أربيل ودهوك خاضعة تمامًا لنفوذ الحزب الديمقراطي الكرديستاني بينما محافظة السليمانية خاضعة لنفوذ الاتحاد الوطني الكرديستاني إلى درجة أن الحالة هذه تشير إلى أن هناك إدارتين وقوتين عسكريتين تتبع كلًا منها الحزب صاحب النفوذ في منطقته.

فيما يخض الرؤية تجاه بغداد فلا يمكن طرح مسألة الانتخابات وتأثيرها وتأثيرها بما يحدث في بغداد، ولا يزال الحزبان الرئيسيان متمسكين باستحقاقاتهما الانتخابية سواء على مستوى الإقليم أم على مستوى بغداد، والمثال البارز على ذلك هو الخلاف الشديد على منصب رئاسة جمهورية العراق، فالحزب الديمقراطي بدأ يطالب بهذا المنصب حسب الاستحقاق

الانتخابي بعدما كان حكراً على الاتحاد الوطني الكردستاني منذ أن تولى الراحل جلال طالباني هذا المنصب في 2005 , ويذكر هنا أنه جرت العادة أن تكون هناك توافقات بين الحزبين الرئيسيين في توزيع المناصب في بغداد وفي أربيل, ولكن يبدو أن هذه التوافقات كانت سلبية أكثر مما تكون ايجابية ولم تعد مقبولة وعلى مستويات عدة محلياً وإقليمياً ودولياً.

يُستدل من كل ما سبق أن الخريطة السياسية في إقليم كردستان لم تشهد تغيراً كبيراً فمع بروز قوة أو قوتين جديدتين سرعان ما تشهد تراجعاً مثيراً أمام القوتين الرئيسيتين وقد يعود ذلك إلى خلل كبير في البرامج والوعود الانتخابية وما يناقضاها في التطبيق مما تسببت هذه الحالة بحالة من الإحباط لدى الأهالي الذين يتطلعون لتحسين أوضاعهم المعاشية والواقع الخدمي بالدرجة الأولى إذ لم يعد المواطن متحمساً كثيراً للشعارات القديمة التي تدغدغ المشاعر في عالم غدا منفتحاً على بعض متداخلاً متواصلاً.

في ظل الخريطة السياسية الحالية في الإقليم الفيدرالي, تبدو التوجهات الانتخابية هي ذاتها القديمة التي ألفها المجتمع, وإذا ما علمنا بأن التوجهات الانتخابية تتعلق بالسياسة العامة وتتضمن أهدافاً وبرامج ينبغي تحقيقها سنرى بأن ما يطبق على أرض الواقع لا يتناغم مع التوجهات المعلنة إضافة إلى غياب العلمية والموضوعية والرؤية المستقبلية في البرامج الانتخابية إن وجدت, هذا إذا تم إدراك مسألة مهمة أخرى ألا وهي أن الهدف المرجو هو الوصول إلى السلطة والبقاء فيها بالدرجة الأولى من ثم تأتي البرامج وتحقيق تطلعات المواطن بالدرجة الثانية وهذه بالطبع إشكالية سياسية شرق أوسطية والإقليم ليس شاذاً عن هذه القاعدة التي لم تعد محبذة لدى العالم الجديد ذي التوجهات العصرية الحديثة التي تتخذ من

الإنسان محور العمليّة الحياتية ومحور العملية الديمقراطية. هذا إذا سلمنا بأنّه لا ينبغي أن يكون الهدف من الانتخابات هو الحصول على المناصب فحسب، لذا كان من المفروض من قبل الأحزاب ومرشحيها العمل على اقناع المواطن بجديتهم وجودة وواقعية برامجهم وكذلك العمل على توضيح الرؤيّة لهم والتواصل معهم، وهذا بالذات ما هو غائب ممّا أحدث ويحدث إرباكًا لدى الناخب ويقلل من رغبته في الإقبال على الانتخابات أو التصديق بالوعود والبرامج الانتخابيّة.

### الخلاصة:

في ضوء ما سبق واستنادًا على ما يجري حاليًا في الإقليم من خلافات عاصفة وتصادم في الرؤى والتوجّهات بين الحزبين الكبيرين وفشل جولات المفاوضات – برعاية أممية- بينهما حول موعد الانتخابات وكذلك حول نمطية الإدارة ومجمل الخلافات على المناصب سواء في الإقليم أم في بغداد، سيكون من الصعب جدًّا إجراء الانتخابات في موعدها بل قد تتأخر إلى منتصف 2023، وهذا بعدّ ذاته يعدُّ انتكاسة تُضاف إلى سابقتها والتي ألحقت الكثير من الضرر بالإقليم الفيدرالي الذي مضى على قيامه أكثر من ثلاثة عقود.



مركز رواق بغداد  
REWAQ BAGHDAD CENTER